((التطورات الاقتصادية في المانيا في ظل الحكم النازي))
١٩٣٣-١٩٣٩

م. د. علي أحمد زوبع أحمد
جامعة كركوك / كلية التربية للعوم الانسانية

الملخص

يهتم هذا البحث بدراسة الاوضاع الاقتصادية في المانيا في ظل الحكم النازي ١٩٣٣-١٩٣٩، تلك المدة التي شهدت وصول النازيين الى الحكم بزعامة ادولف هتلر، والذي استطاع بفضل دهائه السياسي واعتماده على المستشارين والخبراء من انقاذ البلاد من حالة الانهيار والتمزق التي ضربت جميع مرافق وقطاعات الحياة في البلاد وفي مقدمتها قطاع الاقتصاد بمختلف جوانبه والذي تراجع نتيجة العقوبات التي فرضها الحلفاء في معاهدة فرساي ١٩١٩، ولذلك كان سعي هتلر وحكومته الى اصلاح الجوانب المختلفة للقطاع الاقتصادي من صناعة وتجارة وزراعة وجعلها في أولوية اهتماماتهم لان اصلاح اقتصاد البلاد وتحقيق الاكتفاء الذاتي والقضاء على البطالة يعد اللبنة الأساس في طريق الإصلاح ، لا سيما وان الاقتصاد يمثل عصب الحياة وهو المفتاح لإصلاح كافة مرافقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ولذا كان جل اهتمام النظام النازي هو انقاذ البلاد من حالة التردي التي عصفت بها بعد الحرب العالمية الاولى من خلال الاصلاحات والخطوات التي اتخذتها في المجال الاقتصادي، والتي تميزت بالتنظيم والانضباط والتي أدت الى تغيير أوضاع المانيا وجعلت منها قوة إقليمية يحسب لها حساب وتخشاها العديد من دول العالم .

الكلمات المفتاحية / المانيا ، هتلر ، الاوضاع الاقتصادية ، الحكم النازي ، فرساي ، شترسمان

المقدمة

تنبثق أهمية دراسة الاوضاع الاقتصادية في المانيا في ظل الحكم النازي ١٩٣٣-١٩٣٩ كونها تمثل مرحلة فاصلة في تاريخ المانيا المعاصر، لاسميا وانها شهدت بروز شخصية

ادولف هتلر الذي وصل الى زعامة الرايخ الألماني مغتنماً الظروف المتردية التي عصفت بالبلاد بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وفرض معاهدة فرساي من قبل الحلفاء، والتي تمخضت عنها عقوبات مجحفة بحق الالمان عانى على اثرها الشعب الألماني الامرين، وأصبحت المانيا تعيش في حالة من الضعف الذي تأرجح ما بين التمزق السياسي والانهيار الاقتصادي من جهة، والهزيمة العسكرية والاذلال في علاقاتها الخارجية من جهة أخرى، الامر الذي جعل الشعب الألماني يتجه للالتفاف حول شخصية مؤثرة لها القدرة على تغيير واقع البلاد واجراء إصلاحات اقتصادية تكون خطوة نحو اصلاح كافة مرافق الحياة وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والمتمثلة بشخصية ادولف هتلر الذي استطاع بدهائه وحنكته السياسية ان يجعل الشعب الألماني يعلّق عليه الامل في اصلاح الوضع المتردي وانعاش الاقتصاد امام العجز الكبير الذي مينت به حكومة فايمار في انقاذ البلاد والخروج من الضائقة الاقتصادية التي ضربت جميع مرافق الحياة .

قسم البحث على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، تناول المبحث الأول أوضاع المانيا الاقتصادية قبل وصول النازيين الى الحكم، اما المبحث الثاني فقد كرس لدراسة المشاكل الاقتصادية التي واجهت المانيا في ظل الحكم النازي ١٩٣٣-١٩٣٩، وتتبع المبحث الثالث السياسة الاقتصادية النازية للنهوض بالاقتصاد الألماني وتطويره، اما الخاتمة فقد تضمنت أبرز النتائج التي تم التوصل اليها في البحث .

المبحث الأول

أوضاع المانيا الاقتصادية قبل وصول النازيين الى الحكم

خرجت المانيا من الحرب العالمية الأولى فاقدة قوتها الاقتصادية التي كانت تتمتع بها بسبب العقوبات التي فرضتها دول الحلفاء وتحميلها مسؤولية الحرب، فترتبت على هذا الوضع العديد من المشاكل التي عجزت حكومة فيمار (Weimar) على إيجاد الحلول لها، ومينت المانيا بخسائر مادية جسيمة اثرت على نموها الاقتصادي وادت الى انخفاض انتاجها الزراعي والصناعي كالفحم والحديد والصلب الى نصف ما كانت عليه قبل الحرب[١].

وعندما عقد مؤتمر الصلح وبدأ اعماله في ١٦ كانون الثاني ١٩١٩ بحضور رؤساء ووزراء خارجية الدول المنتصرة في الحرب وهي: بريطانيا، فرنسا، إيطاليا والولايات المتحدة الامريكية، كانت أهم نقاشاته موجهة صوب المانيا واختتمت بعقد معاهدة فرساي التي تم التوقيع عليها في ٢٢ حزيران ١٩١٩ في باريس بقصر فرساي، ثم قدمت المعاهدة الى الوفد الألماني الذي منع عن أي مناقشات حولها[٢]. وقد جاء في المعاهدة عدة شروط كان اشدها وقعاً الشروط الاقتصادية التي ركزت على كسر شوكة الالمان اقتصادياً والحد من قوتهم الاقتصادية، وكان من ابرز بنودها الجزء المتعلق بمسألة التعويضات والتي أشار اليها القرار (٢٣١) من المعاهدة، لكن المؤتمر لم يحدد مبلغاً معيناً تدفعه المانيا نتيجة لاختلاف وجهات نظر دول الحلفاء وطلبها لمبالغ ضخمة اول الامر، مما أدى الى تعيين لجنة خاصة اطلق عليها اسم ((لجنة التعويضات)) لتحديد المبلغ المطلوب من المانيا والطريقة التي تدفع بها[٣].

كما تضمنت المعاهدة شروطاً أخرى كان لها نتائج وخيمة على الاقتصاد الالماني، إذ فقدت المانيا من جرائها نحو (٣٩ الف) كم٢ من أراضيها في اوربا، ونحو (٦مليون) نسمة من سكانها وحرمت من مواردها الاقتصادية من الحديد والفحم والبترول والمعادن المختلفة جراء فقدانها لمنطقتي الالزاس واللورين ومنطقة السار الغنية بالفحم، كما فقدت سيليزيا العليا التي تعد اهم منطقة صناعية في المانيا بعد منطقة الروهر[٤].

كان اجمالي الخسائر التي منيت بها المانيا امام الحلفاء تقدر بنحو ٦٥% من مواردها الاحتياطية من الحديد، ونحو ٤٥% من الفحم، ونحو ٥٧% من الرصاص، ونحو ٧٢% من خامات الزنك، و١٠% من منشآتها الصناعية بطاقاتها التشغيلية[٥]، اما اسطولها التجاري فقد انخفض نشاطه من (٥٥) مليون طن الى (٤٠٠) الف طن بعد ان سلمه الالمان الى الحلفاء، وخسرت المانيا امتيازاتها التجارية مع الصين ودول الشرق الأوسط ودول المغرب العربي، وهذا دليل قاطع على ان الحلفاء انتقموا من المانيا شر انتقام[٦].

وفي عام ١٩٢١ قامت المانيا بدفع اول قسط من مجموع التعويضات التي اقرتها لجنة التعويضات عندما عقدت في لندن وصدرت تاريخ تسليمها في نفس العام، وكان المبلغ المقدم ثلاثة مليارات، اما القسط الثاني فعندما تم التداول بشأن تسديده صرحت الحكومة الألمانية عن

عجزها عن تسديد المبلغ بحجة ان وضعها الاقتصادي والمالي لا يمكنها من الاستمرار بالتسديد خاصة ان الأقسام الغنية بالموارد والثروات الطبيعية والمواد الخام قد صودرت من قبل الحلفاء[٧].

- **الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ وتأثيرها على الاقتصاد الألماني :**

نشأت الازمة الاقتصادية العالمية نتيجة لانفتاح الأسواق المالية في الولايات المتحدة الامريكية خلال الحرب العالمية الأولى وزيادة حجم صادراتها الى الدول الأوربية، ولما وضعت الحرب اوزارها عادت المصانع الأوروبية الى الإنتاج وضاقت فرص انفتاح الأسواق الاوربية امام مخرجات الاقتصاد الامريكي مما ادى الى اغلاق الاسواق في وجه المنتجات الامريكية[٨]. وبذلك فقدت الولايات المتحدة الامريكية تأمين أسواق لإنتاجها الصناعي وزاد العرض التجاري على حساب الطلب، وتراجعت أسعار السلع وزادت المضاربة داخل البورصة وارتفعت أسعار الأسهم بشكل لا يتماشى مع الواقع الاقتصادي الأمريكي، الامر الذي نتج عنه انهيار الأسهم في بورصة وول ستريت في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٩ مما تسبب في ازمة مالية أدت الى افلاس البنوك، وقامت الولايات المتحدة الامريكية بسحب كل ارصدتها من البنوك الاوربية[٩].

شهدت المانيا تحسناً نسبياً في أوضاعها الاقتصادية اثناء المدة ١٩٢٤-١٩٢٩، خاصة بعد اتخاذ الحكومة الألمانية سلسلة من الإجراءات للنهوض بالاقتصاد من خلال تحسين علاقاتها مع دول الوفاق سياسياً واقتصادياً، باعتماد سياسة ((المصالحة والتهدئة)) والتي يعود الفضل فيها الى دهاء مستشارها غوستاف شترسمان (Gustav Stresemann)[١٠] الذي انقذ اقتصاد المانيا بحنكته السياسية عندما تمكنت من القيام بإصلاح نقدي يتيح لبنك المانيا بإصدار العملة وكذلك عقد قرض اجنبي لإثبات قيمة العملة الالمانية[١١].

إن الاستقرار الحاصل في المانيا رافقه تدفق رؤوس الأموال الأجنبية خاصة الواردة من الولايات المتحدة الامريكية على شكل قروض واستثمارات قدرت بنحو (٣٠ مليار مارك)، كما شهدت ازدهاراً في القطاع الزراعي نتيجة منح قروض للفلاحين وتخفيض الضرائب عليهم، وفي

القطاع الصناعي اهتمت المانيا بتطوير البحث العلمي والتقني من اجل تطوير الإنتاج واعتماد اسلوب اكثر تنظيم للعمال في نظام العمل وما يتعلق بساعات العمل واجور العمال[١٢].

ان هذه الخطوات ساهمت في تحقيق تقدم سريع في المانيا مكنها في ان تكون في مقدمة الدول المنتجة خاصة صناعة الكيمياويات والكهرباء مقارنة بفرنسا وانكلترا، مما أدى الى استرجاع تفوقها على غريمتها فرنسا على الرغم من فقدانها لمقاطعتي الالزاس واللورين الغنيتين بالمعادن والثروات الطبيعية[١٣].

وعلى الرغم من هذا التطور الاقتصادي الذي شهدته المانيا الا انها ما لبثت ان عصفت بها الازمة الاقتصادية عام ١٩٢٩ تزامناً مع وفاة مستشارها شترسمان الذي عرفت المانيا اثناء حكمه الازدهار والانتعاش الاقتصادي، حيث كانت الازمة الاقتصادية اكثر خطورة عليها لان اقتصادها كان يعتمد بدرجة كبيرة على رؤوس الأموال الأجنبية وخاصة الامريكية بعد مطالبة الأخيرة بالأموال التي اقرضتها لها، الامر الذي اضطر البنك المركزي الألماني اللجوء الى أمواله الاحتياطية مما أدى الى توقف العمليات الاستثمارية الخارجية[١٤].

كما اضطرت المانيا الى سحب الأموال من البنوك وقامت ببيع السندات وحرم البنك المركزي من المساعدات الأجنبية، فاضطر الى استخدام احتياطه من العملة الأجنبية، وقامت العديد من البنوك الألمانية بإغلاق ابوابها، ونظراً لاستمرار سحب الأموال أغلقت جميع البنوك الألمانية وتوقفت عمليات تمويل المشاريع الاقتصادية ودوائر الاعمال المالية وعمليات الاستثمار، إذ توقفت التجارة الخارجية وتعرضت البضائع الى كساد اقتصادي وانهارت ميزانية الدولة وتدهور الإنتاج الألماني بشكل كبير[١٥].

من جانب آخر قام المستشار الألماني برونينغ الى بعض الوسائل التقليدية للتخفيف من آثار الازمة الاقتصادية على البلاد كتخفيض قيمة النقد بمراقبة الأرصدة وخفض الأسعار، وإعادة تنظيم حركة التسليف، وتخفيض أجور العمال وإلغاء رسوم الحماية الجمركية حيث بلغت ٨%[١٦]. وفي عام ١٩٣٢ عقد مؤتمر لوزان لبحث تعويضات الحرب العالمية الأولى من الجانب الألماني بعد ان تبين عجزها عن الدفع، وتم فيه الغاء الأقساط السنوية على ان تقوم بدفع (١٥٠ مليون) جنيه سنوياً في صورة سندات ابتداءً من عام ١٩٣٥، وعلى الرغم من هذه المحاولات الا ان الازمة استمرت داخل المانيا واثرت على اقتصادها[١٧].

وقد لوحظ انخفاض انتاج الفحم من (١٦٣ مليون) طن سنة ١٩٢٩ الى (١٠٤ ألف) طن سنة ١٩٣٢، وإنتاج الحديد من (١٦ مليون) طن سنة ١٩٢٩ الى (٥ مليون) طن سنة ١٩٣٢. كما انتشرت البطالة وأصبحت تقدر بنحو (٥,٥٧٩,٠٠٠) عاطل سنة ١٩٣٢ بعد ان كانت تقدر ب (٩٩٤,٠٠٠) في سنة ١٩٢٩، وانخفضت الأجور الى النصف، وسجلت انخفاضاً في قيمة الصادرات بنسبة ٤٥% من قيمتها و ٥٢% من حجمها[١٨].

المبحث الثاني

المشاكل الاقتصادية التي واجهت المانيا في ظل الحكم النازي

عانت المانيا تدهوراً في احوالها الاقتصادية والسياسية وانتشرت المجاعة واصبح الشعب الألماني يعيش في حالة من البؤس والفقر، الامر الذي مهد لظهور قوى جديدة على المسرح السياسي الألماني حاولت الاستفادة من تلك الازمات التي المت بألمانيا، ومن اهتزاز مكانة حكومة فيمار التي بدأ الشعب الألماني يندد بسقوطها ليحل محلها الحزب النازي وعلى رأسه ادولف هتلر الذي سعى الى تغيير واقع دولته وإظهار المانيا كدولة قوية من جديد[١٩].

ان فشل الرئيس الالماني فون هندنبرج (Von Hindenburg) في إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية وتفاقم ضغط النفقات ورواتب الموظفين وعدم نجاحه في تسديد التعويضات، كلها ظروف ساهمت في ترشيح هتلر في الانتخابات الرئاسية التي أجريت عام ١٩٣٢، وأصبحت الفرصة مؤاتية امام هتلر لتحقيق طموحه الذي سعى اليه منذ فترة بعيدة[٢٠]. وفي عام ١٩٣٣ تولى هتلر حكم المانيا التي كانت تعيش ظروفاً حرجة للغاية بسبب الازمة الاقتصادية التي اثرت في صادراتها الرئيسية من القمح والحديد الصلب والصناعات المعدنية والكيماوية[٢١]. كما كانت خزينة الدولة منهكة نتيجة لزيادة المصروفات التي تماشت بشكل مطرد مع قلة الواردات التي تدخل اليها فضلاً عن ارتفاع نسبة الضرائب[٢٢]. وهذه الظروف وضعت هتلر في تحدٍ يتجاوز مجرد القضاء على الازمة الاقتصادية بل تعداه الى الوصول باقتصاد المانيا الى مستوى يمكنها من تسليح الجيش الذي ستواجه به الحلفاء في حالة دخولها حرباً محتملة ضدهم[٢٣].

أدى وصول هتلر الى الحكم الى انقسام وجهات النظر العامة بين رجال المال والاعمال في مسألة دعم هتلر، نتيجة لغموض البرنامج الاقتصادي الذي اعتمدته حكومته وزادت موجة المساندة لهتلر من قبل الصناعيين الذين ساندوه منذ حملته الانتخابية، وكذلك استفاد هتلر من الدعم المالي لرجال الصناعة ومن ابرزهم هنبرغ (Henberg) الذي ادى دوراً اساسياً في خلق رابطة بين الصحافة الألمانية وفروع الصناعة الكبرى في المانيا، وكذلك حصول هتلر على قرض كبير سنة ١٩٣٢ ساهم في تصاعد شعبية هتلر الامر الذي دفعه الى التصريح بخطاب اعطى فيه ضمانات للأوساط الصناعية مصرحاً ((اتكفل بالسياسة وعليكم بالاقتصاد))[٢٤].

من جهة أخرى اهتم هتلر بدعم شركات الملاحة وممثلوها الذين اسسوا مجلس اقتصادي ادى دوراً كبير لدى الأوساط الصناعية الأجنبية محاولاً افهامها ان النظام القومي الألماني لا يشكل خطراً على الرأسمالية العالمية[٢٥]. اما القاعدة الشعبية فكانت تنظر الى هتلر على انه الشخص الذي سيخلصها من تراكمات حكومة فيمار[٢٦]. كما كانت طبقة الفلاحين مؤيدة لهتلر وبرنامجه في الحكم نتيجة لوضعها السيء بعد ما وعدهم بإلغاء الفوائد على القروض الزراعية ومنع المضاربة في أسعار الأراضي، اما الأوساط العمالية فقد قام هتلر بكسب ثقتهم حيث جعل الأول من مايس عيداً قومياً لعمال المانيا يكرمون فيه، واكد حرصه على صيانة حقوقهم[٢٧].

ويمكن ايجاز الأسباب التي دفعت رجال الصناعة وأصحاب رؤوس الأموال والنفوذ في الأوساط الاقتصادية وكذلك الطبقات الكادحة ان تقدم دعمها المادي والمعنوي لهتلر وحكومته بالجوانب التالية : -

١- من أجل الحصول على وسيلة تمارس نفوذاً أكبر على العمال الذين حرموا من حقوقهم النقابية على وفق التشريعات الجديدة.
٢- الحصول على نظام حكم مركزي مستقر يسهل عملية توظيف رؤوس الأموال في مشاريع رابحة.
٣- إعادة تسليح المانيا وإعادة هيبتها وقوتها في الخارج بشكل يساعد الصناعة الألمانية على إيجاد منافذ لها[٢٨].

كما واجه هتلر في مستهل حكمه جملة من المشاكل الاقتصادية التي بلغت حداً أصبحت فيه تعد من المشاكل العصيبة التي اثرت على الشعب الألماني ورهنت مستقبل هتلر ومدى نجاحه في إدارة البلاد، وهذه المشاكل هي :

أولا/ انهيار قيمة المارك الألماني :

تدهورت الحياة الاقتصادية الألمانية بعد احتلال إقليم الروهر الغني بالمناجم والثروات المعدنية، مما دفع بكبار الصناعيين وملاك الأراضي الى التعجيل بهبوط المارك[٢٩] ونتيجة لذلك تدحرج المارك الألماني فاقداً قيمته لدى المتضاربين الأجانب الذين اقبلوا على شرائه وبعدها شرعوا ببيعه بشكل ساهم في هبوط قيمته واصبح امر تتبع خط انحداره امراً عسيراً[٣٠].

كان هبوط قيمة المارك مؤثراً في الطبقة الوسطى والفئات محدودة الدخل، ولم يعد للأموال التي يملكها الشعب الألماني قيمة تضمن مستقبلهم، واضحوا مفلسين وصار سعر كيلو من الدقيق يساوي حساب مصرفي بأكمله[٣١]. وبالرغم من كل ذلك فان الحكومة لم تجرؤ على فرض الضرائب ومع ذلك فقد وفرت الضرائب (٩٥ مليون) من نفقات الحرب التي بلغت (١٦٤ بليون)، ووفرت سندات الخزينة (٢٩ بليون) وجرى توفير الباقي عن طريق أوراق نقدية جديدة[٣٢].

قامت الحكومة الألمانية بإصدار عملة جديدة لمواجهة الازمة المالية الا انها لم تنجح في مسعاها لان المشكلة الرئيسية هي اغلاق الأسواق الخارجية في وجه تجارتها وحاجتها الماسة الى رؤوس أموال لتمويل صناعتها[٣٣] وبمقارنتها لقيمة المارك ببقية العملات ستثبت الصورة الحقيقية للمالية الألمانية، فالجنيه الإسترليني كان يساوي قبل الحرب العالمية الأولى عشرون مارك الماني بينما اصبح بعد الحرب يساوي سبعمائة وسبعون مارك اما في الثلاثينات فاصبح الجنيه يساوي ثلاثة الاف مارك، ولم يعد للنقد الألماني اية قيمة، اما الدولار الأمريكي فكان يساوي ثمانية عشر الف مارك ثم اصبح مئة وستون الف مارك ثم اصبح يعادل اربعة ملايين مارك للدولار الواحد ليرتفع الى تريليونات[٣٤].

ثانيا/ مشكلة البطالة :

كانت البطالة أحد أبرز المشاكل التي واجهت الحكم النازي في المانيا، وذلك بسبب تزايد نسبة العاطلين عن العمل مقارنة بنسبة قدرتهم الشرائية، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل سنة ١٩٣٢ بحدود ستة ملايين عاطل بسبب انخفاض حجم المشاريع، كما ان الشركات والمصانع تخلت عن اعمالها بسبب ارتفاع قيمة الضرائب المفروضة عليها[٣٥].

وهذه الأوضاع المتردية دفعت الحكومة الألمانية الى اتخاذ بعض الإجراءات منها زيادة الضرائب وانقاص النفقات، الامر الذي تسبب في تذمر الالمان واندفاعهم للالتفاف حول الحزب النازي[٣٦]. وعندما وصل هتلر الى الحكم كانت البطالة قد وصلت الى مستوى مرتفع على مستوى العمال في قطاع الصناعة وتعدت ايضاً الى الفئات الأخرى حيث سجل في عام ١٩٣٣ نحو (٦,٦١٣,٠٠٠) عاطل بنسبة ٣٠% من مجموع السكان منهم (٥٧٨٠٠) موظف و (٣١٥٠٠٠) عامل في قطاع الزراعة و (٨٠٠,٠٠٠) عامل في قطاع الصحة[٣٧] وهكذا كانت البطالة تحدٍ كبير لهتلر حتى يتمكن من ان يضمن لهؤلاء العاطلين عن العمل وظائف وفرص عمل نظراً لبرنامجه الذي قدم فيه وعوداً للقضاء على البطالة في المانيا[٣٨].

ثالثاً/ مشكلة إعادة تسليح المانيا :

كان من بين اهتمامات هتلر موضوع مساواة بلاده مع باقي دول العالم من الناحية العسكرية، لأنه لم يكن يرضى ان تبقى بلاده مكسورة الجناح بعد معاهدة فرساي ١٩١٩، وكان يدرك ان وصوله الى السلطة يضعه في واجهة مباشرة امام مشكلة إعادة التسليح بالرغم من التكاليف الضخمة التي يحتاجها المشروع امام تزايد البطالة والنفقات[٣٩] إذ لم يكن بإمكانه إضافة عبء آخر الى كاهل اقتصاد البلاد المنهك كما ان الالتجاء الى القروض من الخارج سيفاقم الازمة ويفضح مشروع هتلر الذي كان يعتزم اخفاءه عن باقي الدول بسبب بنود معاهدة فرساي التي حرمت المانيا من تشكيل جيش أو صناعة الأسلحة، اما محاولة توفير الأموال اللازمة لانعاش المؤسسة العسكرية فسينجر عنها زيادة الضرائب[٤٠]. الأمر الذي قد يؤدي الى قيام ثورة في البلاد قد تسقط نظام الفوهرر (هتلر) [٤١].

المبحث الثالث

السياسة الاقتصادية النازية للنهوض بالاقتصاد الألماني وتطويره

بعد ان تمكن هتلر من ان يؤسس حكماً فردياً في المانيا أصبح فيه دكتاتوراً مطلقاً دون معارض، كان عليه ان يواجه المشاكل التي تعصف بالبلاد من خلال إيجاد الحلول المناسبة لها وإخراج البلاد من الضائقة الاقتصادية وإيجاد عمل للعاطلين وتوفير الموارد الأساسية الداخلية في الصناعة، وقد تمكن بفضل حنكته السياسية من القيام بالعديد من الإصلاحات التي شملت جميع المجالات بهدف النهوض بألمانيا كقوة من جديد واسترجاع هيبتها بين الدول(٤٢).

وقد صوب هتلر اهتمامه على الشؤون الاقتصادية من اجل جعل المانيا مكتفية ذاتياً، وبدأ اعماله بالقضاء على البطالة وذلك لخطرها على الشعب الألماني، فبدأ هتلر يبحث عن مخرج من الضائقة الاقتصادية الخانقة للملايين من العاطلين المطالبين بالعمل(٤٣). فأصحاب المتاجر يطالبون الحكومة بمعونة مالية لدعم مشاريعهم وكذلك حوالي أربعة ملايين من الشباب الذين بلغوا سن الانتخابات يريدون مشاريع لمستقبلهم وتأمين معيشتهم(٤٤).

وهذا ما دفع هتلر الى التفكير في رفض دفع التعويضات الى الحلفاء ويلغي معاهدة فرساي، ويقضي على الفساد ويؤمن الغذاء والعمل لكل مواطن الماني(٤٥). وكان اول عمل قام به هتلر هو عقد اجتماع مع كبار الصناعيين وكبار التجار وعدهم فيه بالقضاء على مشاكل العمل والبطالة وتوفير الغذاء للشعب، وطلب منهم ان يفتحوا خزائنهم للحكومة التي ستسعى جاهدة لكبح جماح العمال النقابيين وترك الإدارة تدبر اعمالها بوضع أموالهم واستغلالها في مشاريع تنفع الجميع(٤٦).

حاول هتلر الاعتماد على مجموعة من الخبراء الاقتصاديين الالمان ومن ابرزهم الدكتور هاليمار شاخت (Hjalmar Shacht) لوضع برنامج من اجل النهوض بالاقتصاد الألماني يكون العمل فيه لمدة أربعة أعوام، كما صرح بقانون صدر في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٣٤ عرف بـ ((قانون تنظيم العمل الجماعي)) اكد على وضع العامل في محله اللائق ويرفع رب العمل الى مركزه الأول كسيد مطلق خاضع لتدخل الحكومة وارادتها(٤٧).

وتحقيقاً لهذا الغرض الذي يرنو اليه شرع هتلر الى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والمشاريع المتمثلة في انشاء العديد من السدود والطرق السريعة والجسور وشبكات ومجاري المياه وطرق السكك الحديدية، كما انشأ العديد من المطارات التي ستوفر العديد من فرص العمل(٤٨).

كما سعى هتلر الى تخصيص مبالغ ضخمة قدرت بنحو مليار مارك الماني لإنجاز مشاريع جديدة توفر فرص عمل وتشغيل للشباب الالمان العاطلين عن العمل[٤٩].

وقد سعى هتلر ايضاً الى توظيف الشباب حديثي التخرج من الجامعات والمعاهد عندما خصص لهم ما عرف ب((خدمة العمل)) وفيها يقضي الشباب بعد التخرج خدمة لمدة ستة اشهر في مخيمات الريف يعملون خلالها على استصلاح الأراضي وزراعتها وتربية الحيوانات، وبعدها يتم دمج الشباب بدوائر العمل مثل دائرة الحرف والمهن اليدوية ودائرة الصناعة ودائرة التجارة[٥٠].

وبحلول عام ١٩٣٥ قام هتلر بتوسيع المشاريع، حيث قام بفتح مصانع حربية لإنتاج المعدات الحربية التي تتطلب ايدي عاملة وفيرة، والتي أدت الى انخفاض اعداد العاطلين من (٦ مليون) الى (٤ مليون) ومن ثم الى (٢مليون) عاطل مطلع عام ١٩٣٧ مقابل نمو الإنتاج وارتفاع الأسعار وزيادة الصادرات[٥١]. كما قام هتلر بإنشاء هيئات خاصة يشرف عليها خبراء اقتصاديون موكلون من قبل الحكومة يضعون خططاً وبرامج لتوجيه مسار الاقتصاد وكان اول هذه الهيئات ((معهد التوجيه الاقتصادي)) حيث رسم خطة اقتصادية تنظم مسار الصناعة والتجارة لمدة تتجاوز العامين، الا ان هذا المعهد لم يتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة من قبل الحكومة فقامت بحله وابقت منه مركزاً للمحاضرات يديره الحزب النازي[٥٢].

وبعد ذلك قام هتلر باستبدال المعهد بجمعية أخرى هي ((المنظمة الاقتصادية)) والتي قامت من خلالها الحكومة بالفرض على أصحاب المؤسسات التجارية بإنشاء اتحادات اجبارية يكون فيها الإنتاج متشابه، ويقوم أعضاء الاتحادات بإعداد قوائم فيها أسماؤهم لتقدم الى وزراء الاقتصاد حتى يسمح لهم مداومة اعمالهم[٥٣]. كما فرضت الحكومة سياسة التقشف على الشعب الألماني والتي تنادي بعدم الاسراف في الحاجات المعيشية واليومية فضلاً عن ان عملية إعادة التسليح قد أحدثت انتعاشاً مفاجئاً في الكثير من المصانع التي خصصت للصناعة الحربية[٥٤].

لقد اعتمد هتلر على سياسة اقتصادية إصلاحية استهدفت حل المشاكل الاقتصادية في كافة المجالات الصناعية، والزراعية، والتجارية، ففي مجال الصناعة تجلت السياسة الألمانية في كيفية اعتماد المانيا على انتاجها المحلي وتوفير رؤوس الأموال التي ستخصص للصناعة الحربية، وكانت أولى الخطوات هي قضية العملة التي نوقشت في مفاوضات مع الفرنسيين

لتسوية المسألة المالية المرتبطة بانتقال إقليم السار لألمانيا عام ١٩٣٦[٥٥]. كما اهتم الالمان بوضع ميزانية خاصة لاستيراد النحاس والحديد من السويد واسبانيا قدرت ب(١٢ بليون مارك) وبالفعل تم صناعة العديد من الدبابات والمدافع والطائرات الحربية[٥٦].

كما قلصت المانيا الاستيرادات وحددت أسعار البضائع وثبتت الأجور ووضعتها تحت رقابة دقيقة واستطاعت من خلال هذه السياسة من تحقيق تقدم ملموس في الصناعة حيث بدأت المصانع الكبرى تنتج المطاط الصناعي والاقمشة والصناعات الكيميائية فضلاً عن الصناعات الحربية[٥٧]. كما تمكن الصناعيون من ابتكار بدائل لعدد كبير من السلع التي تعزز اقتصاد البلاد فمن منتجات الفحم تم استخراج البترول الصناعي كما انتجوا الصودا من اردأ أنواع خامات الحديد التي تم استخراجها من باطن الأرض[٥٨].

واسهمت هذه المصانع في استخدام معظم الحديد الذي تنتجه في صناعة السيارات والشاحنات وآلات الزراعة الحديثة والسفن، كما تطورت صناعة الاسمنت والملابس والمعدات الكهربائية والمعلبات الغذائية والادوية والبلاستك وأجهزة الحاسوب والصناعات الجلدية ومصانع الورق وغيرها[٥٩].

اما في المجال التجاري فقد كانت اغلب الأنشطة التجارية بيد الهيئات اليهودية حيث يتم تسويق الصادرات الألمانية الى فلسطين والبلدان العربية المجاورة، فاستفادت المانيا من هذه العمليات التجارية وزاد حجم صادراتها نحو مختلف البلدان العربية والاوربية المجاورة[٦٠]. وفي حزيران ١٩٢٤ أصدرت الحكومة الألمانية قانوناً يقضي بتجميد الديون الناتجة عن التجارة الخارجية كما قامت بإلغاء الاتفاقيات التي عقدتها حكومة فايمر، إذ كانت تستخدم فيها العمليات التجارية عملات غير قابلة للتحويل اثناء التعامل مع بعض الدول منها اسبانيا، فرنسا وبلجيكيا، وقامت المانيا باستبدالها بمجموعة من الاتفاقيات تم فيها المقايضة خلال العمليات التجارية، وعلى المستوردين الالمان اثناء استيرادهم للمنتوجات الأجنبية ان يدفعوا اثماناً موازية لهذه السلع بالمارك الألماني، وتكون عملية الدفع داخل البنك الألماني كما يتوجب على المستورد الأجنبي ان يقوم بنفس عملية الدفع اثناء شرائه للمنتجات الالمانية، أي ان الدفع يكون ببنك الدولة وبعدها يقوم المصرفان بالتسوية الحسابية بينهما[٦١].

ومن خلال ذلك تمكنت المانيا من تحقيق ما تحتاجه من المحاصيل مثل الحبوب والتبغ والفاكهة وغيرها، كما نشطت العمليات التجارية لألمانيا واصبح معدل صادراتها منذ عام ١٩٣٤ الى عام ١٩٣٩ من كل من بافاريا من (٢٢ الى ٥٥%) واليونان من (١٩ الى ٣٢%) وكذا الاستيراد من بافاريا من (٨ الى ٥٠%) ويوغسلافيا من (١٣ الى ٥٠%) وارتفع اجمالي عمليات الاستيراد الى اضعاف خلال السنوات ١٩٣٧-١٩٣٨[٦٢].

وفي المجال الزراعي سعى هتلر الى تعديل وإصلاح القطاع الزراعي الذي كان يعاني من الديون وقلة الموارد الزراعية، ووضع النازيون برنامجاً زراعياً واسع النطاق صحبته دعاية عظيمة هزت مشاعر الفلاحين واثرت فيهم[٦٣]. ومن اجل تطبيق برنامج الاصلاح الزراعي عين هتلر الخبير الزراعي فالتر داريه (Walter Dare) وزيراً للزراعة والغذاء سنة ١٩٣٣، وفور تسلمه مهامه شرع قانونين يقضيان بإعادة بناء الإنتاج والتسويق الألماني بإعادته الى منزلته القديمة (عهد الاقطاع) إذ كانت الأراضي ورثاً للفلاح تنتقل بموت صاحبها الى الابن الأكبر والابن الأصغر، وبهذا بسط القانون حماية الفلاح الألماني وانقاذه من خطر ضياع ملكه تسديداً للديون او من تقلص مساحة ارضه[٦٤].

ومن خلال هذه النتائج ضمن الفلاح الألماني ارباحاً ثابتة واسعاراً جديدة للمنتجات الزراعية وجعل المانيا تحقق الاكتفاء الغذائي، وكذلك حقق هتلر للفلاحين الغاء ديونهم الامر الذي ساهم في رفع مكانة الفلاح الألماني، الا ان هذه الأوضاع لم تدم طويلاً بعد زيادة المنتجات من الخضروات ومنتجات الالبان ولحوم المواشي، إذ ارتفعت اسعار حاجياتهم من المواد التي يستخدمونها في النشاط الزراعي كالآلات الزراعية والاسمدة والبذور وغيرها[٦٥].

إن نجاح هتلر في جعل المانيا تستعيد قوتها من خلال الانتعاش الاقتصادي الذي حققه بفضل سياسة مستشاريه الخبراء قد مكنه من جعل المانيا تتحول خلال عقد واحد الى قوة اقتصادية وعسكرية، حيث كان من نتائج سياسة هتلر الاقتصادية هو تحقيق المانيا لبرنامج التسلح الذي وظفت له كل طاقات العمل والصناعة[٦٦].

كما حققت المانيا علاقات تجارية مرموقة مع تركيا وإيران والعراق ودول أمريكا اللاتينية، وبلغت نسبة الصادرات الألمانية نحو ١٥% من مجموع الصادرات العالمية عام ١٩٣٧، كما زاد تأثير استثمار الشركات الألمانية باتجاه جنوب افريقيا والكاميرون خلال عام ١٩٣٧[٦٧]. وزادت

القوة الصناعية العسكرية الألمانية عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى خاصة بعد الحاق النمسا والجزء الصناعي من تشيكوسلوفاكيا والسويد ومنطقتي بوهيميا ومورافيا عام ١٩٣٩، حيث استفادت من هذه المناطق في التزويد بالموارد الأولية والبنزين والمطاط والقطن(٦٨).

وبهذه السياسة تمكن هتلر من كسر قيود معاهدة فرساي وفتح برنامج التسلح من خلال توقيع المانيا وبريطانيا على معاهدة سنة ١٩٣٥ تسمح لألمانيا بإعادة بناء اسطولها وامتلاك الطائرات والغواصات، كما نجح هتلر في استرجاع إقليم السار واحتلال منطقة غرب الراين والاستيلاء على مصانعها ومناجمها التي ساهمت في دعم وتطوير الصناعة الألمانية(٦٩).

إن مسألة بناء الاقتصاد الالماني تعد مسألة حيوية لدى الساسة الالمان لما تشكله من خطوة استراتيجية نحو إعادة تنظيم الداخل الالماني وتلبية مطالب الشعب الذي يعاني من ازمة اقتصادية خانقة ومن مشكلة البطالة وانعدام الخدمات الاساسية، فكانت مطالبة السكان بتحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي والبحث عن البدائل دافعاً مهماً وراء سعي هتلر ومستشاريه من اجل تحقيق خططه من خلال تنظيم وتطوير الصناعة والتجارة والزراعة وباقي الخدمات في البلاد بالاعتماد على خبراء وبرامج جديدة تسير عليها السياسة الاقتصادية الالمانية، لتعود بها الى ما كانت عليه من تطور ونمو قبل الحرب العالمية الاولى، وتمكنت من خلال تلك الخطوات من تحقيق تفوق كبير على مختلف الاصعدة، فأصبحت المانيا في نهاية ثلاثينيات القرن العشرين دولة يحسب لها حساب من قبل دول العالم اجمع بحكم النمو الكبير والمنجزات التي حققتها الحكومة النازية .

الخاتمة

توصلنا من خلال بحثنا هذا الى مجموعة من الاستنتاجات وهي : -

١- تعد فترة الحكم النازي من اهم المراحل في تاريخ المانيا لما شهدته البلاد من تطورات على مختلف الأصعدة، إذ تمكن النازيون من انتشال المانيا من واقعها المتردي الذي نتج عن عقوبات معاهدة فرساي سنة ١٩١٩ والتي فرضها الحلفاء على المانيا، فساهمت تلك الظروف في بروز شخصية ادولف هتلر على الساحة السياسية الألمانية.

٢- تمكن هتلر من الوصول الى حكم المانيا بفضل حنكته السياسية ودهائه وتمتعه بفن الخطابة التي كان لها أثر بالغ في جعل الشعب الألماني يلتف حوله ويسانده في الوصول الى سدة الحكم.

٣- تمكن هتلر من توطيد اركان حكمه وشرع في غضون سنوات قليلة من استرداد مكانة المانيا من خلال سعيه الى تطوير اقتصاد البلاد، فضلاً عن الاهتمام بتطوير الصناعة الحربية وتوسيعها وإقامة المنشآت والمصانع اللازمة بما يتلاءم وتوجهات الحكومة الألمانية.

٤- كان للأزمات التي عصفت بالبلاد وسوء الحالة الاقتصادية دور في التفاف الشعب الألماني حول النازيين لأنهم وجدوا فيهم المنقذ الوحيد للبلاد، ولذلك بذل النازيون قصارى جهدهم من اجل تحسين وتوجيه اقتصاد البلاد وللتخلص من الحيف والتعسف الذي لحق بهم بعد الحرب العالمية الأولى.

٥- كانت مسألة إعادة بناء الاقتصاد الألماني قضية حيوية بالنسبة للحكومة النازية وزعيمها هتلر من اجل النهوض بواقع البلاد التي عانت من الخنق الاقتصادي ومشكلة البطالة وتراجع الميزان التجاري والسعي الى تحقيق الاكتفاء الذاتي.

٦- قام هتلر بتنسيق خطط ومسار الصناعة والتجارة والزراعة بالاعتماد على مستشارين وخبراء قدموا برامج مدروسة سارت عليها القطاعات الاقتصادية بشكل منتظم انعكس على نمو المشاريع الاقتصادية المختلفة التي تضمن توفير فرص العمل والقضاء على البطالة ونمو التجارة الخارجية حتى توصلت المانيا الى تحقيق تفوق ونمو اقتصادي ملحوظ قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية .

الملحق رقم (١)

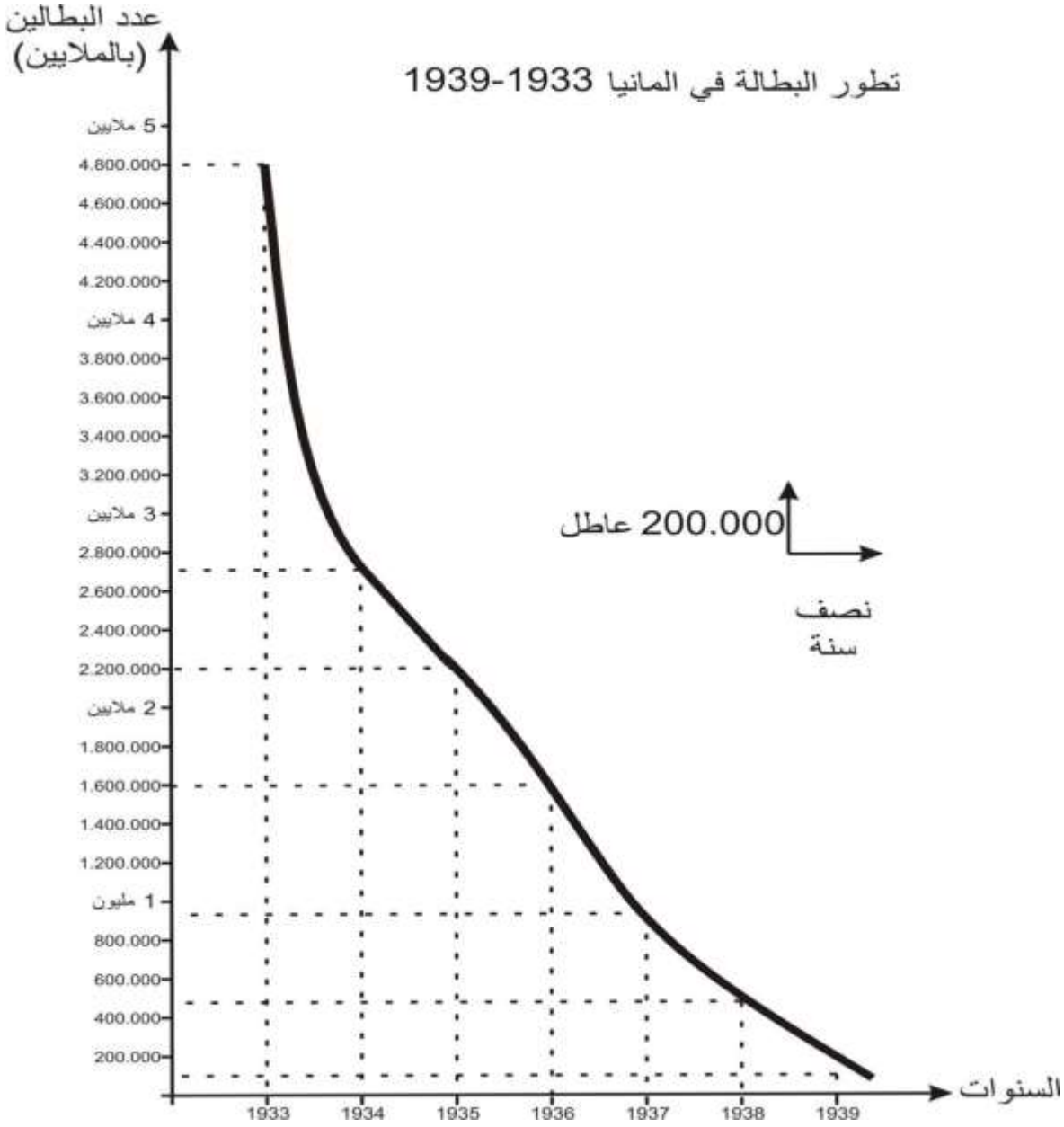

١- المصدر / وليام شايرر ، قيام وسقوط الرايخ الثالث، ترجمة: جرجيس فتح الله، دار ئاراس للطباعة، أربيل، ٢٠٠٢، ج١، ص٣١٠ .

الملحق رقم (٢)

أوراق مصرفية من فئة مليون وفئة ٥٠٠ ألف مارك، صادرة في العام ١٩٢٣، تشهد على انهيار المارك. ففي آخر السنة المذكورة أصبح الدولار الواحد يعادل ١٣٠ مليار مارك.

المصدر/ مسعود الخوند ، الموسوعة التاريخية الجغرافية ، دار رواد ، بيروت ، د.ت ،ج٣، ص٤٤.

الملحق رقم (٣)

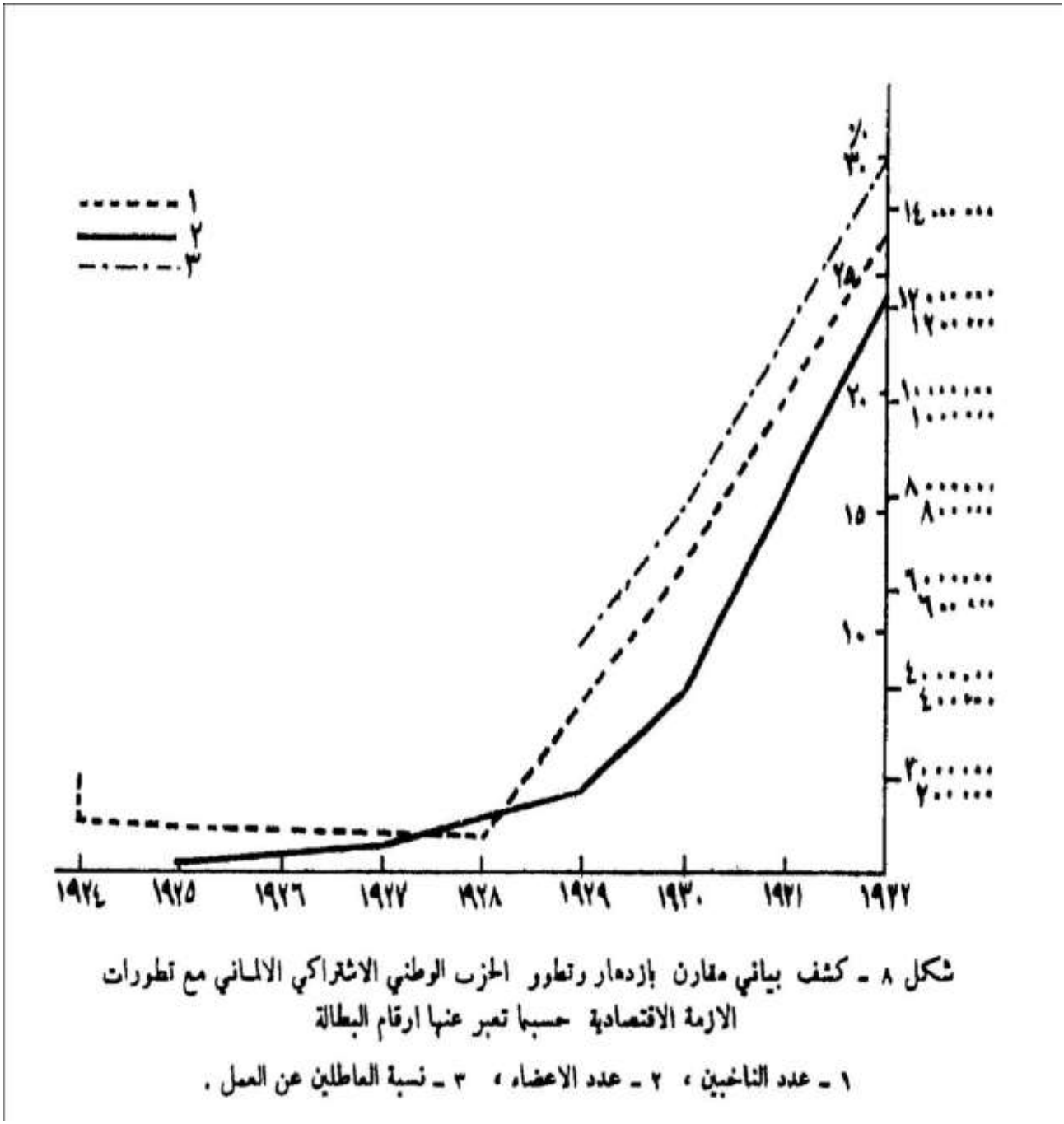

شكل ٨ ـ كشف بياني مقارن بازدهار وتطور الحزب الوطني الاشتراكي الالماني مع تطورات الازمة الاقتصادية حسبما تعبر عنها ارقام البطالة

١ ـ عدد الناخبين ، ٢ ـ عدد الاعضاء ، ٣ ـ نسبة العاطلين عن العمل .

المصدر/ موريس كروزيه، تاريخ حضارات العالم، ترجمة: يوسف اسعد، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، ٢٠٠٣، ج١، ص٤٠٠ .

الهوامش

(١) عبد الحميد زوزو، تاريخ اوروبا والولايات المتحدة الامريكية ١٩١٤- ١٩٤٥، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، ١٩٩٦، ص ١٥٠.

(٢) عبد العظيم رمضان، تاريخ اوروبا والعالم من ظهور البرجوازية الاوربية الى الحرب الباردة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ج٣، ص٢٢٧-٢٢٨.

(٣) سمير شيخاني، العلاقات الدولية منذ معاهدة الصلح (١٩١٩- ١٩٣٩)، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٦، ص٥٥.

(٤) عبدالحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥- ١٩٤٥، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص١٨٩-١٩٠.

(٥) عبد الستار لبيب، احداث العالم في القرن العشرين منذ ١٩١٩، ط١، دار المشرق، بيروت، ١٩٩٧، ص١١.

(٦) عمر عبدالعزيز عمر، تاريخ اوروبا الحديث والمعاصر ١٨١٥- ١٩٣٩، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص٢٧٠.

(٧) عبد الستار لبيب، المصدر السابق، ص١٢.

(٨) علي البديري، "الازمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩ – ١٩٣٣) وانعكاساتها على الدول الكبرى المؤثرة في النظام الدولي" ، ص٣ . (الدخول : السبت ٢٠٢١/٤/١٧) مقال متاح على شبكة الانترنيت على الرابط: - www.iosj.net

(٩) محمد حمد القطاطشة، النظام الاقتصادي السياسي الدولي، ط١، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠١٣، ص٢٧.

(١٠) عبد العزيز سليمان نوار وعبدالمجيد نعنعي، التاريخ المعاصر، اوربا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٣، ص ٤٩٨.

(١١) غوستاف شترسمان : سياسي الماني ولد عام ١٨٧٨ ، كان عضواً في البرلمان ١٩٠٧- ١٩١٨، وفي عام ١٩١٨ أسس الحزب الألماني الشعبي وأصبح مستشاراً ووزيراً للخارجية من ١٩٢٣ حتى وفاته ١٩٢٩. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥، ج٣، ص١٨٩.

(١٢) فرج الله سمعان بطرس، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٧٨، ص١٦٥.

(١٣) عبد العظيم رمضان، المصدر السابق، ص٥٧.

(١٤) جورج دريفوس فرانسوا واخرون، موسوعة تاريخ اوروبا العام – اوروبا من عام ١٧٨٩ حتى ايامنا، ط١، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٩٥، ص٤٠٩.

(١٥) علي البديري، المصدر السابق، ص٥.

(١٦) ونستون تشرشل، مذكرات ، ط١، مكتب المنار، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص٦٣.

(١٧) عبدالعظيم رمضان، المصدر السابق، ص٥٠.

(١٨) المصدر نفسه، ص٤٨.

(١٩) مخول موسى، موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين، ط٢، دار بيان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٨، ص١٥١.

(٢٠) محمد كمال الدسوقي، تاريخ المانيا، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩، ص١٣٧-١٣٨.

(٢١) محمد فؤاد شكري، دراسة في التاريخ الاوربي المعاصر ١٩٣٩ – ١٩٤٥، دار الفكر العربي، القاهرة ، ١٩٤٧، ص١٣٨.

(٢٢) عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١، ص٩٩.

(٢٣) علي صبح، السياسيات الدولية بين الحربين ١٩١٤ – ١٩٢٩، دار المنهل اللبناني، بيروت، د.ت، ص٢٠٨.

(٢٤) عبد العزيز سليمان نوار وعبدالمجيد نعنعي، المصدر السابق، ص٥٦٩.

(٢٥) عبد الحميد البطريق، المصدر السابق، ص١٩٠.

(٢٦) أ. ج. جرانت وهارولد تمبرلي ، اوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين، ترجمة : خيري حماد، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٩٧، ج٢، ص٣٤٤.

(٢٧) نور الدين حاطوم، تاريخ الحركات القومية في اوربا، القومية الألمانية والقومية الاشتراكية، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢، ص١٣٥.

(٢٨) عثمان حمود خليل، "الدبلوماسية الألمانية واساليبها في تحطيم التحالفات الأوروبية ١٩٣٣ – ١٩٣٩" مجلة الأستاذ، م١، ع٢٠٥، دار بن رشد، بغداد، ٢٠١٣، ص٤٠٩.

(٢٩) فرج الله سمعان بطرس، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص١٦٧.

(٣٠) عبدالعظيم رمضان، المصدر السابق، ص٢٨.

(٣١) موريس كروزيه، تاريخ حضارات العالم، ترجمة : يوسف اسعد، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، ٢٠٠٣، ج١، ص٥٨.

(٣٢) أ. هوكار، العلاقات الدولية منذ معاهدة الصلح (١٩١٩ – ١٩٣٩) ، ترجمة : سمير شيخاني، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٦، ص٢٠٠.

(٣٣) زين العابدين شمس الدين نجم، تاريخ اوربا الحديث والمعاصر، ط١، دار الميسرة للطباعة والنشر، عمان، ٢٠١٢، ص٥٥٠.

(٣٤) عبد العظيم رمضان، المصدر السابق، ص٣٩.

(٣٥) زينب عبد الحسن الزهيري، "الحركة النازية من النظرية الى التطبيق" مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، ع١، م١، اذار ٢٠١٢، ص١٠٩.

(٣٦) موريس كروزية، المصدر السابق، ٥٩.

(٣٧) ه . ا . ل . فيشر، تاريخ اوربا في العصر الحديث (١٧٨٩_ ١٩٥٠) ،ط٦ ، ترجمة : احمد نجيب ووديع الضبع، القاهرة، ١٩٥٨، ٦١٤_٦١٥ ؛ زينب عبد الحسن الزهيري، المصدر السابق، ص١٩٠.

(٣٨) George Costellan , Jacques Ride Histoire de L'Allemgne de puis ١٩١٨ le ١ Reich (١٩٣٣ – ١٩٤٥) presses iniusitaired de France, ١٩٣٣, P.١٤٨.

(٣٩) محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص١٧٥٠.

(٤٠) أ. ج. ب. تايلور، أصول الحرب العالمية الثانية، ترجمة : مصطفى كمال خميس، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٠٢.

(٤١) دوايت ايزنهاور، مذكرات، (حرب صليبية في أوربا) ، ترجمة : إبراهيم عبود، ط١، دار اليقظة العربية، دمشق، ١٩٦٠، ص١٩٨.

(٤٢) John Maynord Keynes, Weimar Germany ١٩١٨-١٩٣٣, New York, ١٩٧١, P.٥٨.

(٤٣) وليام شايرر، قيام وسقوط الرايخ الثالث، ترجمة : جرجيس فتح الله، دار ئاراس للطباعة، أربيل، ٢٠٠٢، ج١، ص٢٨٤.

(٤٤) محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص١٣٦.

(٤٥) يحيى بو عزيز وآخرون، تاريخ العالم الحديث ١٧٦٠-١٩٣٩، المعهد الوطني، بن مكنون–الجزائر، د-ت، ص٢١٧.

(٤٦) George Costellan, op. cite, p.١٣٧.

(٤٧) محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص١٣٧.

(٤٨) Hakim Joy, A History of us war peace and all that jazz, New York, Oxford university, p.١٠٣.

(٤٩) Ibd, p. ١٠٤.

(٥٠) وليام شايرر، المصدر السابق ، ص٢٣٠.

(٥١) احسان عبد الهادي و سلمان النائب، المسألة الألمانية من وحدتها الى إعادة توحيدها، دار المنشورات العامة للمكتبات، السليمانية، ٢٠١٣، ص٩٤.

(٥٢) محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص١٧٥.

(٥٣) محمد شكري عادل، النازية بين الأيديولوجية والتطبيق، ترجمة : بطرس بطرس غالي الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت، ص ٢٤١.

(٥٤)Marchall Dill, Hitler le nazisme, presses imnirstaires de france, ١٩٧٨, p.١٥٢.

(٥٥) وليام شايرر، المصدر السابق، ص ٢٨٥.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٢٨٦.

(٥٧) احسان عبد الهادي وسلمان النائب، المصدر السابق، ص١١٩.

(٥٨)Kans Jorg Ruhl, Les relation econonamiques Germono-Espangals de ١٩٣٦-١٩٤٥, Paries imversitaires, No.d, P.٧٥.

(٥٩)Charles biettbein, l'economie allemande sous le Nazisme, Paries, ١٩٧١, P.١٠٣.

(٦٠) عبد الوهاب المسيري، المصدر السابق ، ص٢١٣.

(٦١) لويس ل. ساندر، ادولف هتلر الرجل الذي اراد عملياً احتلال العالم، ترجمة : طارق خاطر، ط٣، ابن سينا، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص١٦٠-١٦١ .

(٦٢) احسان عبد الهادي و سلمان النائب، المصدر السابق، ص١٢٠.

(٦٣) نور الدين حاطوم، المصدر السابق، ص١٥٠.

(٦٤) وليام شايرر، المصدر السابق، ص٢٨٣.

(٦٥)المصدر نفسه ، ص٢٨٤.

(٦٦) بيير رونوفن، تاريخ القرن العشرين، ترجمة : نورالدين حاطوم، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠، ص٢٢٤.

(٦٧) ونستون تشرشل ، المصدر السابق، ص٢٨.

(٦٨) أ. ج. ب. تايلور، المصدر السابق ، ص١٨٥.

(٦٩) عامر عنان، الازمات الاوربية إلحادة ما بين ١٩٣٦- ١٩٣٩ من خلال الوثائق الدبلوماسية الاوربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بوزريعة، الجزائر، ٢٠٠٥، ص٨٤.

قائمة المصادر

١- أ. ج. ب. تايلور، أصول الحرب العالمية الثانية، ترجمة: مصطفى كمال خميس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠ .

٢- أ. ج. جرانت وهارولد تمبرلي ، اوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين، ترجمة: خيري حماد، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٩٧، ج٢ .

٣- أ. هوكار، العلاقات الدولية منذ معاهدة الصلح (١٩١٩ – ١٩٣٩) ، ترجمة: سمير شيخاني، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٦ .

٤- احسان عبدالهادي و سلمان النائب، المسألة الألمانية من وحدتها الى إعادة توحيدها، دار المنشورات العامة للمكتبات، السليمانية، ٢٠١٣.

٥- بيير رينوفن، تاريخ القرن العشرين، ترجمة: نورالدين حاطوم، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠ .

٦- جورج دريفوس فرانسوا واخرون، موسوعة تاريخ اوربا العام – اوربا من عام ١٧٨٩ حتى ايامنا، ط١، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٩٥.

٧- دوايت ايزنهاور، مذكرات، حرب صليبية في أوروبا، ترجمة: إبراهيم عبود، ط١، دار اليقظة العربية، دمشق، ١٩٦٠ .

٨- زين العابدين شمس الدين نجم، تاريخ اوربا الحديث والمعاصر، ط١، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، ٢٠١٢ .

٩- زينب عبدالحسن الزهيري، "الحركة النازية من النظرية الى التطبيق" مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، ع١، م١، اذار ٢٠١٢ .

١٠- سمير شيخاني، العلاقات الدولية منذ معاهدة الصلح (١٩١٩-١٩٣٩)، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٦.

١١- عامر عنان، الازمات الاوربية الحادة ما بين ١٩٣٦-١٩٣٩ من خلال الوثائق الدبلوماسية الاوربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بوزريعة، الجزائر، ٢٠٠٥ .

١٢- عبد الحميد زوزو، تاريخ اوروبا والولايات المتحدة الامريكية ١٩١٤-١٩٤٥، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، ١٩٩٦.

١٣- عبد الستار لبيب، احداث العالم في القرن العشرين منذ ١٩١٩، ط١، دار المشرق، بيروت، ١٩٩٧.

١٤- عبد العزيز سليمان نوار وعبدالمجيد نعنعي، التاريخ المعاصر، اوربا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٣ .

١٥- عبد العظيم رمضان، تاريخ اوربا والعالم من ظهور البرجوازية الاوربية الى الحرب الباردة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ج٣.

١٦- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥، ج٣ .

١٧- عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ، ط٣، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١ .

١٨- عبدالحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥-١٩٤٥، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤.

١٩- عثمان حمود خليل، "الدبلوماسية الألمانية واساليبها في تحطيم التحالفات الأوروبية ١٩٣٣ – ١٩٣٩" مجلة الأستاذ، م١، ع٢٠٥، دار ابن رشد، بغداد، ٢٠١٣ .

٢٠- علي البديري، الازمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩ – ١٩٣٣) وانعكاساتها على الدول الكبرى المؤثرة في النظام الدولي. متاح على شبكة الانترنيت (السبت ٢٠٢١/٤/١٧) على الرابط : - www.iosj.net .

٢١- علي صبح، السياسيات الدولية بين الحربين ١٩١٤ – ١٩٣٩، دار المنهل اللبناني، بيروت، د.ت .

٢٢- عمر عبدالعزيز عمر، تاريخ اوربا الحديث والمعاصر ١٨١٥-١٩٣٩، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠ .

٢٣- فرج الله سمعان بطرس، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧ .

٢٤- لويس ل. ساندر، ادولف هتلر الرجل الذي اراد عملياً احتلال العالم، ترجمة: طارق خاطر، ط٣، ابن سينا، الإسكندرية، ٢٠٠٣ .

٢٥- محمد حمد القطاطشة، النظام الاقتصادي السياسي الدولي، ط١، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠١٣ .

٢٦- محمد شكري عادل، النازية بين الأيديولوجية والتطبيق، ترجمة: بطرس بطرس غالي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت .

٢٧- محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢ .

٢٨- محمد فؤاد شكري، دراسة في التاريخ الأوربي المعاصر، ١٩٣٩-١٩٤٥، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٧ .

٢٩- محمد كمال الدسوقي، تاريخ المانيا، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩ .

٣٠- مخول موسى، موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين، ط٢، دار بيان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٨ .

٣١- مسعود الخوند ، الموسوعة التاريخية الجغرافية ، دار رواد ، بيروت ، د.ت ،ج٣.

٣٢- موريس كروزيه، تاريخ حضارات العالم، ترجمة: يوسف اسعد، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، ٢٠٠٣، ج١ .

٣٣- نور الدين حاطوم، تاريخ الحركات القومية في اوربا، القومية الألمانية والقومية الاشتراكية، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢ .

٣٤- هـ . ا . ل . فيشر، تاريخ اوربا في العصر الحديث (١٧٨٩_ ١٩٥٠) ،ط٦ ، ترجمة : احمد نجيب ووديع الضبع، القاهرة، ١٩٥٨.

٣٥- وليام شايرر، قيام وسقوط الرايخ الثالث، ترجمة: جرجيس فتح الله، دار ئاراس للطباعة، أربيل، ٢٠٠٢، ج١ .

٣٦- ونستون تشرشل، مذكرات، ط١، مكتب المنار، بغداد ، ٢٠٠٨ .

٣٧- يحيى بو عزيز وآخرون، تاريخ العالم الحديث ١٧٦٠-١٩٣٩، المعهد الوطني، بن مكنون–الجزائر، د- ت .

٣٨- Charles biettbein, l’economie allemande sous le Nazisme, Paries, ١٩٧١ .

٣٩- George costellan, Jacques Ride Histoire de L’Allemgne de puis ١٩١٨ le ١ Reich (١٩٣٣ – ١٩٤٥) presses iniusitaired de France, ١٩٣٣ .

٤٠- Hakim Joy, A History of us war peace and all that jazz, New York, Oxford university .

٤١- John Maynord Keynes, Weimar Germany ١٩١٨-١٩٣٣, New York, ١٩٧١.

٤٢- Kans Jorg Ruhl, Les relation econonamiques Germono-Espangals de ١٩٣٦-١٩٤٥, Paries imversitaires, No.d .

٤٣- Marchall Dill, Hitler le nazisme, presses imnirstaires de france, ١٩٧٨ .

"Germany's Economic Conditions under Nazi Rule ١٩٣٣-١٩٣٩"

Lec. Dr. Ali Ahmad Zob'a Ahmed

Abstract

This research is concerned with the study of the economic conditions in Germany under the Nazi rule ١٩٣٣-١٩٣٩, the period that witnessed the arrival of the Nazi to the power led by Adolf Hitler, who was able, as a result of his political shrewdness and his dependence on advisors and experts, to save the country from the state of collapse and rupture that struck all the facilities and sectors of life in the country, foremost of which is the economy sector in its various aspects, which declined as a result of the sanctions imposed by the allies in the Treaty of Versailles in ١٩١٩. Hence, Hitler and his government sought to reform the various aspects of the economic sector including industry trade and agriculture and make it a priority for their concerns because reforming the country's economy, achieving self-sufficiency and eliminating unemployment is the basic way of reformation since the economy is the backbone of life and it is the key to reform all the facilities of political, economic and social life.Thus the main concern of Nazi's system is to save the country from collapse through out following econemic reformation steps which were very controlled and orgnized. These steps changed the conditions of Germany and made it a regional power to be feared by many countries in the world.

Keywords / Germany, Hitler , Economic conditions , Nazi rule , Versailles , Stresmann